

النظام السوري - يعتقل أحد أعضاء اللجنة الدستورية



أكد مسؤول المكتب الإعلامي في هيئة التفاوض السورية، إبراهيم الجباوي، الأربعاء، في تصريح خاص له لـ"العربية.نت" أن النظام السوري أطلق سراح محمد علي صايغ بعد 12 ساعة من الاعتقال التعسفي الذي تم صباح الثلاثاء

في التفاصيل، أوضح الجباوي أن أحد أفرع المخابرات التابعة لنظام الأسد اعتقل المعارض، محمد علي صايغ، عضو اللجنة الدستورية، أثناء توجهه إلى العاصمة السعودية الرياض، للمشاركة باجتماع مع أعضاء اللجنة صباح الثلاثاء، في مسعى منه لتعطيل وعرقلة عمل اللجنة

!منعه من السفر

كذلك أشار إلى أنه وفور وصول خبر الاعتقال، تواصل رئيس هيئة التفاوض نصر الحريري مع مسؤولي الأمم المتحدة والمبعوث الدولي إلى سوريا من أجل التدخل وإجبار النظام على إطلاق سراح صايغ، خصوصا أنهم الضامنون الأساسيون لعملية التفاوض

و.بالفعل، تدخلت الأمم المتحدة ونفذت تعهداتها، حيث تفاوضت مع النظام الذي أفرج عن صايغ، إلا أنه منعه من السفر ومغادرة البلاد

كذلك نوه الجباوي إلى أنه تم التحقيق مع صايغ خلال ساعات الاعتقال، ولم يتم استجوابه، لأنه لا أحد يدخل فرع مخابرات للأسد ولا يتم التحقيق معه، بحسب تعبيره. إلا أنه أشار إلى أن المساعي ما زالت قائمة من قبل الأمم المتحدة للضغط على الأسد كي يسمح لصايغ بالسفر والالتحاق بالمفاوضات

اعتقال 12 ساعة

يذكر أن النظام السوري وقبل أيام من بدء عملها المقرر نهاية الشهر الحالي في جنيف، قام باعتقال المعارض، محمد علي صايغ، أحد أعضاء اللجنة الدستورية، أثناء توجهه إلى العاصمة السعودية الرياض، للمشاركة باجتماع مع أعضاء اللجنة

وذكرت الدائرة الإعلامية في الائتلاف الوطني السوري، في بيان لها، الثلاثاء، أن نظام الأسد اعتقل المحامي صايغ، صباح الثلاثاء، عند معبر (الجديدة) على الحدود السورية اللبنانية

كما طالبت هيئة التنسيق الوطنية حينها، بإطلاق سراح ممثلها في اللجنة الدستورية، فورا، معبرة عن شجبها لممارسات النظام القمعية،

كذلك أكدت هيئة التنسيق الوطنية أن عضو اللجنة الدستورية اعتقل لدى الضرع (279) التابع لما يعرف بأمن الدولة أحد أجهزة أمن النظام السوري.

ما هي اللجنة الدستورية؟

واللجنة الدستورية التي اختير محمد علي صايغ واحدا من أعضائها الممثلين للمعارضة السورية، والبالغ عددهم 50 عضوا، في مقابل 50 عضوا للنظام، و50 عضوا لما بات يعرف بممثلي المجتمع المدني، أقرت إثر اتفاق روسي تركي، واعتمدت رسميا، عبر الأمم المتحدة ووسيطها الدولي الخاص إلى سوريا، جير بيترسون.

كذلك أعلن الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في أواخر شهر/أيلول سبتمبر الماضي، عن تشكيل اللجنة الدستورية التي ستعمل على البحث في تشكيل دستوري جديد، بالتوافق بين جميع مكوناتها، في مقابل إصرار نظام الأسد على أن اللجنة تنحصر مهمتها في "نقاش" الدستور الحالي للبلاد.

واللجنة الدستورية هي جزء من القرار الدولي الخاص بسوريا، المعروف بالقرار 2254، والذي أقره مجلس الأمن الدولي في شهر كانون الأول ديسمبر عام 2015، والقاضي بتشكيل هيئة حكم انتقالي ذات صلاحيات كاملة، وتشكل هي الأخرى، بالتوافق المتبادل بين المعارضة السورية والنظام.